مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: (سورية والعراق) واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط
اسم الكاتب: د. عفيف حيدر، د. عصام اسماعيل، فريد ميليش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4938
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 22:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

(سورية والعراق) و استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

الدكتور عفيف حيدر *
الدكتور عصام اسماعيل **
فريد ميليش ***

(تاريخ الإيداع 28 / 9 / 2016. قُبِل للنشر في 12 / 1 / 2017)

□ ملخّص □

بعد أن كانت الطبيعة الثنائية لقيادة النظام الدولي تضع سقفاً محدداً لتدخل القطبين في الشؤون الإقليمية لمناطق معينة، وقد وفرّت حرب الخليج الثانية في 15 كانون الثاني 1991م، المناخ الملائم لتدعيم الوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، وخصوصاً التواجد العسكري، فكانت هذه الحرب أهم دليل على مدى النفوذ الذي أصبحت الولايات المتحدة تتمتع به في إدارة النزاعات الإقليمية من ناحية، وعلى الواقع الذي باتت بعض الدول في منطقتنا تواجهه وخاصة سورية والعراق في غياب قطب دولي موازن للقطب الأمريكي ، بعد الأنعكاسات المباشرة على البيئة الشرق أوسطية، ذلك أنّ مسرح العمليات العسكرية الأمريكية انطلق من هذه المنطقة بدءاً بالحرب على أفغانستان ثمّ العراق، ثم ما نراه اليوم من استهداف لسورية وفق مزاعم الربيع العربي، والتي باتت وفقه الإدارة الأمريكية مقتنعة بضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط السياسية على مستويات عديدة.

الكلمات المفتاحية: سورية والعراق– استراتيجية الولايات المتحدة– الشرق الأوسط.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد –جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.
** أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد –جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد –جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

(Syria and Iraq) and the US strategy in the Middle East

Dr. Afif Haidar[*]
Dr. Isam Ismail[**]
Farid Milish[***]

(Received 28 / 9 / 2016. Accepted 12 / 1 / 2017)

□ ABSTRACT □

After the bilateral nature of the leadership of the international system to place caps checked for the intervention of the poles in regional affairs to certain areas, and the second Gulf War and fled in the January 15, 1991 m, suitable climate to strengthen the presence of US influence in the region, especially the military presence, this war was the most important evidence of the extent of the influence that became the United States enjoyed in regional conflict management on the one hand, and on the fact that now some countries in our region faces in the absence of an international pole counterweight to the American tycoon, is reflected directly on the Middle Eastern environment, because the US military theater of operations launched from this area starting with the war in Afghanistan and then Iraq, then what we see today from targeting Syria according to the Arab spring allegations, and the US administration is now convinced of the need to change the political map of the Middle East on many levels.

Keywords: Syria and Iraq, the US strategy, Middle East.

[*]**Professor- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.**
[**]**Associate Professor- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.**
[***]**Postgraduate Student- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.**

مقدمة:

تتعدد وتتنوع التحديات التي تواجه النظام الدولي في مرحلته الراهنة، وهو ما ينعكس على رؤية الاتجاهات النظرية للتغيرات التي تطرأ عليه، فثمة اتجاه لفكرة تأسس نظام دولي جديد لا يلقى القبول في الولايات المتحدة التي تأخذ دائماً باتجاه أحادي يضعها منفردة بإدارة قضايا العالم تقود وفقه النظام الدولي ، ومما لا شكّ فيه أنّ التحولات الكبرى التي طرأت على البيئة الدولية ألقت بظلالها على البيئة الإقليمية بشكل عام، وفي سورية والعراق بشكل خاص، بعد أن كانت الطبيعة الثنائية لقيادة النظام الدولي تضع سقفاً محدداً لتدخل القطبين في الشؤون الإقليمية لمناطق معين، إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة جعلت من الولايات المتحدة القوة المهيمنة في المنطقة، وكذلك فقد وفرّت حرب الخليج الثانية في 15 كانون الثاني 1991م، المناخ الملائم لتدعيم الوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، وخصوصاً التواجد العسكري، فكانت هذه الحرب أهم دليل على مدى النفوذ الذي أصبحت الولايات المتحدة تتمتع به في إدارة النزاعات الإقليمية من ناحية، وعلى واقع بعض الدول في منطقتنا فيما تواجهه بعد غياب قطب دولي موازن للقطب الأمريكي من ناحية أخرى، وخاصة بعدأن زال التصور بأن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كان سيخلق فراغًا وفوضى كبيرة وبخاصة في شرق ووسط أوربا وفي منطقة أوراسيا، لكن اندماج دول أوربا الشرقية في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوربي، وزوال الخلاف بين شرق أوربا وغربها، وتطوير علاقات جديدة في عهد الرئيس الروسي "يلتسن" بين روسيا الاتحادية والدول الغربية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا) كل ذلك ساعد على استقرار النظام الدولي نسبيًا، وعلى توظيف مجلس الأمن الدولي لصالح الولايات المتحدة والغرب كما حدث في 1995 مع أزمة البوسنة والهرسك. وفي عام 2001 مع أزمة 11ايلول.

أثرت تلك المتغيرات بشكل مباشر على البيئة الشرق أوسطية، ذلك لأنّ مسرح العمليات العسكرية الأمريكية انطلق من هذه المنطقة بدءاً بالحرب على أفغانستان ثمّ العراق، ثم ما نراه اليوم من مزاعم الربيع العربي والثورات المزعومة، باستغلال إحدى ملامح مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصعود كبير في ظاهرة الأصولية الدينية على مستوى العالم، التي سمحت للولايات المتحدة للتدخل بشكل غير مباشر، أو مباشر أحياناً لإدارة المنطقة وفق أهوائها، وبدا واضحاً بعد أحداث ايلول 2011، أنها بمثابة نقطة تحوّل نوعية في علاقات دول المنطقة فيما بينهم، ومع القوى ذات الطابع العالمي، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة، فالمعروف أنّه كان هناك مبدأ للسياسة الأمريكية في علاقتها بالعالم العربي، يسمح بوجود "مساحة للاختلاف"، في المواقف والسياسات، يتقبلها كلّ طرف منها، باعتبارها واقعاً طبيعياً ، فيتغير ذلك عندما تسحب اعترافها بمساحة الاختلاف، فتحوّلت منطقة الشرق الأوسط إلى مدخل رئيس ومركز أساسي لهذه السياسة الجديدة لأن الإدارة الأمريكية مقتنعة بضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط السياسية على مستويات عديدة، وبالتالي، فإن الواقع الجديد يراد منه الدخول في سياق استراتيجية أمريكية في المنطقة دون أيّ اعتراضات أو مشاركة في صنع هذه الاستراتيجية، والتوجّه الأمريكي الجديد، توّجه هجومي وليس احتوائياً أو دفاعياً، يسعى لإحداث تغيّرات عميقة في البنى الداخلية للعديد من دول المنطقة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناقش قضية هامة ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة 1990، والتي تحددت بموجبها صيغة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بشكل عام، وانعكاس ذلك في سورية والعراق، وأصبح ضرورياً دراسة مبررات وذرائع ذلك، وكذلك آليات التدخل المباشر ، وغير المباشر في دول ذات سيادة معترف بها وفقاً للقوانين الدولية، وهو ما رافق المشروع الغربي للسيادة العالمية المستند الى عقيدة السيطرة والهيمنة، بمعنى استهداف بعض الدول بذرائع متعددة والتشهير بثقافتهم، وحضارتهم، وديانتهم كوسيلة لتبرير التدخل والسيطرة على الدول، أو احتلالها.

هدف البحث:

من خلال دراسة الدور الأمريكي باحتلاله للعراق واستهداف سورية ، ومبرارته وذرائعه، تهدف الدراسة الى توضيح المرتكزات الاستراتيجية للولايات المتحدة واستراتجيتها المتجددة اتجاه سورية والعراق ، وكذلك المبرارات التي يسوقها المشروع الأمريكي استناداً لقرارات الشرعية الدولية، اومظلة القانون الدولي، أو الهيئات ، والمؤسسات الانسانية الدولية .

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في عدة مسائل هي :

1 -أن الولايات المتحدة تقدم مسوغات لتدخلها في شؤون الدول الأخرى (سورية والعراق كنموذج) مرتكزةً على مسائل وقضايا سياسية، وانسانية لكي تبرر الاحتلال والسيطرة، أي تضع لمشروعها مبررات وذرائع، فهل هذه المسوغات حقيقية أم تضعها لتنفيذ استراتيجيتها؟

2 -تستخدم الولايات المتحدة وتوظف الشرعية الدولية وتشريعاته ومؤسساته لتمرير أهدافها، والتساؤل هنا الى اي مدى سيبقى ذلك قائماً؟ وما مدى تحقيق نتائج تخدم مصالحها؟ ومقدار توظيف هذه المنظومة لخدمة أهداف الهيمنة، والسيطرة ؟

3 -هل هل ستبقى الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط أم ان هناك متغيرات تحد من ذلك؟

منهجية البحث:

نظراً لأهمية البحث وتشعباته وطبيعته، اعتمد الباحث على مناهج البحث التالية:

1- المنهج التاريخي في قراءته لتاريخ استخدام القوة العلاقات الدولية، وفق مفهومها الشامل في استراتيجيات الدول، والأطراف المؤثرة و استعراض السياسات التي تم إتباعها.

2- المنهج الوصفي التحليلي للنظام الدولي من خلال القراءة العميقة للمكونات الأساسية وللسياسات الدولية وعلاقات التفاعل بين هذه المكونات ،

3- المنهج المقارن من خلال المقارنة بين مبررات احتلال الولايات المتحدة للعراق، وتفسير النصوص والقرارات ذات الطابع الدولي التي تدعمها، وذرائع التدخل المباشر وغير المباشر في سورية ،و وحقيقة ذلك.

الدراسات السابقة:

1 **-الارتداد العكسي للتدخلات الدولية ..ليبيا أنموذجاً** ، للباحث آلان كوبرمان، حيث يطرح آلان كوبيرمان، أستاذ الشئون العامة المشارك في كلية ليندون جونسون للشئون العامة، جامعة تكساس، في دراسة له في دورية "Foreign Affairs"عام 2015 وجهة نظر مفادها أن فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها عبر تدخلها تحت غطاء الناتو في ليبيا قد أدى لنتائج عكسية، بإعاقة جهود منع انتشار الأسلحة النووية فبعد أن أوقف القذافي طوعاً عام 2003 برامجه النووية والكيميائية، قامت الولايات المتحدة بإسقاطه، حيث ذّكرت كوريا الشمالية أن لا تتصاع لنفس التكتيك ، وكذلك استعداء روسيا و تأجيج العنف في سورية، فقد أعاق تدخل الناتو في ليبيا جهود تحقيق السلام في سورية بسبب الاستعداء الشديد لروسيا، حيث أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – بعد موافقة روسيا – موافقته على إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا، وإجراءات أخرى لحماية المدنيين، ولكن الناتو تجاوز ذلك التفويض بالسعي لتغيير النظام.

2 **-سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا** ، للباحث عبادة محمد التامر ، عام 2015 قدم الباحث في كتابه الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مدخلًا لفهم آليات عمل السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط؛ بأن يعيدها إلى مرتكزٍ قلّما حظيَ بأهمية لازمة، هو مرتكز التركيبة الثقافية والفكرية النظرية للإدارات الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية وممارساتها السياسية. يطرح المؤلف سؤالًا إشكاليًّا أساسيًّا، هو: ما هي المحددات التي تنطلق منها سياسة الولايات المتحدة في إدارتها أزمات الشرق الأوسط؟ وكيف تُتَرجم المقاربتان السياسيتان النظريتان للجمهوريين والديمقراطيين إلى سياسات فعلية؟ وفي هذا السياق يرى المؤلف أنّ سياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمات الشرق الأوسط ترتكز على أسلوبين من أساليب المقاربة؛ أحدهما متمثّل بالمقاربة الديمقراطية النيوليبرالية القائمة على تغليف الغايات والأهداف بغلاف من الدبلوماسية الناعمة المدعومة بسياسات استخدام القوّة، والآخر باستخدام لغة القوة والتهديد بها للتوصل إلى الأهداف النهائية للسياسة الأميركية تجاه أزمات المنطقة.

3 **-توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق،** للباحث علي فايز الدلابيح، أطروحة ماجستير عام 2011، حيث طرح فيها فكرة المتغيرات الدولية، والاقليمية، وكيفية اسهامها في تعميق الاختلالات لتوازن القوى في الشرق الاوسط، ومستقبل الدور الأمريكي بعد احتلال العراق واشكاليات ذلك ونتائجه ومنعكساته على دول الجوار للعراق والدور الاسرائيلي فيه، وأشار للربيع العربي واستغلال حالة الفوضى لتغيير صيغة التحالفات، و توازنات القوى الاقليمية بهدف حماية الاطماع الغربية عامة والأمريكية خاصة، وتحقيق مآرب اسرائيل.

مستقبل الدور والقيادة الأمريكية:

السمة الأساسية للنظام الدولي الراهن هي هيمنة hegemony الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على التفاعلات الدولية، وأن تضبط قواعد حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين واستمرار واشنطن في قيادة تلك الحركة. وكانت البداية في حرب تحرير الكويت في 1991، والتدخل في الصومال، ثم في البوسنة والهرسك في 1995، أي أن هذه التدخلات كانت بالقوة العسكرية في الخليج العربي والقرن الأفريقي، ويوغوسلافيا السابقة في الأدرياتيك. أما في العقد الأول من

القرن الحالي فقد كان التدخل بحجم أكبر في أفغانستان في عام 2001، ثم في العراق في 2003، وكان حجم هذين التداخلين أكبر من سابقاتها التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين. (فاريز-2015)

فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث 11 أيلول ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي.

وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ الرشاشات... ، كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر وتركيا والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.

وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديداً، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي.

أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب، فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا، خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

وتتفق معظم الكتابات الأمريكية على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي لا يزال في طور التشكل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضيق، كما تتفق على قدرة الولايات المتحدة على الخروج من أزماتها، واستغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولي.(Global 2015-

ويرفض الكثير من الباحثين المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة حالياً، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظراً لأن الولايات المتحدة تملك من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا في حينه، كما أنها تختلف عن بريطانيا في أنها غير محاطة جغرافيا بدول تهددها، مثلما كانت تهدد ألمانيا وروسيا بريطانيا.

ويرى الفريق الدافع بقدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز التأزم الاقتصادي كون الأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور في المنظومة الاقتصادية الأمريكية، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة، وفي حال تعافي الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دوراً فاعلاً على المستوى العالمي، وقد صاغت الإدارة الأمريكية بالفعل مجموعة من السياسات التي تساعد على النهوض بالاقتصاد، منها: تشجيع زيادة المدخرات، وزيادة الدورات التدريبية في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتطوير أساليب جيدة في استغلال الطاقة.(Robert-2009)

وتنشغل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية بشكل دائم بتساؤل رئيس يتعلق بكيفية حفاظ الولايات المتحدة عل دورها كقائدة للنظام الدولي، في ظل صعود قوى جديدة تهدد هذه المكانة، وترغب في أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية دولياً.

لم يتبلور النظام الدولي الجديد بعد، فهو نظام 'أحادي القطبية' على صعيد القوة العسكرية، حيث يشير الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة بالقوى الدولية الصاعدة، إلى أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية لردح طويل من

الزمن. ولكن هذا النظام سيكون 'متعدد الأقطاب' على الصعيد الاقتصادي، حيث تتعدد مراكز القوى الاقتصادية، وفي الوقت ذاته 'عديم الأقطاب'، حسب رؤية رئيس 'مجلس العلاقات الخارجية' الأمريكي **ريتشارد هاس** . فيشهد النظام الدولي الجديد صعود قوى إقليمية لا تقل أهمية ودوراً عن القوى الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيداً لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية (Hass–2008)

وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات، ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، فإننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة، الأخر. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا سنشهد انتقالاً سلساً وسلمياً إلى نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلاً رئيساً فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

الدعامات الثلاث لإستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (الأمن والإصلاح والسلام) "

في مطلع عام 2004، اجتمع "فريق الدراسة الرئاسي"، وهو عبارة عن لجنة متميزة تضم رجال دولة ودبلوماسيين ومشرّعين وباحثين وخبراء وشخصيات بارزة في كلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، لمعاينة حالة الشرق الأوسط ولتقويم فعالية السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة من أجل تعزيز مصالحها في تلك المنطقة المهمة.

يحدد التقرير، المقدّم إلى إدارة الرئيس **جورج بوش** الثانية، مجموعة من الأولويات الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى إدارة **جورج بوش** (الابن) في الشرق الأوسط، وهي: (معهد واشنطن–2005)

1– المسألة العراقية وآفاقها.

2– الملف النووي الإيراني (انتشار السلاح النووي الإيراني).

3– الإرهاب وكيفية مواجهته.

4– الإصلاح في العالم العربي والإسلامي.

5– عملية السلام العربية . الإسرائيلية.

تحت عنوان (الدعامات الثلاث: نظرة استراتيجية شاملة)، تشير "مجموعة الدراسة الرئاسية" إلى التقرير الصادر في عام 2001م، الذي وصف منطقة الشرق الأوسط بأنها (منطقة الاضطراب السياسي بالنسبة للولايات المتحدة). وتتابع "مجموعة الدراسة الرئاسية" بأن هذا (التوصيف لم يعد كافياً لشرح ماهية التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في العام 2005م، بما تنطوي عليه هذه التحديات من تعقيد وتنوّع وإلحاح). ونستطيع القول (إنّ التحديات المذكورة، مع ما يترتب عليها من ردود تكتيكية واستراتيجية، تندرج في خانات رئيسة واسعة ثلاثة تشكل الدعامات الملائمة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذه الدعامات هي تعزيز الأمن، ودعم الإصلاح، والتحضير للسلام). ويتابع التقرير (أن هذه التحديات "الحرب في العراق، والمعركة الدائرة ضد التطرف والإرهاب الإسلامي، والحملة ضد انتشار الأسلحة النووية، والحاجة إلى تقليص مدى تأثر الولايات المتحدة بصدمات الطاقة الشرق أوسطية". تمثل التحديات الأمنية الأربعة التي تواجهها إدارة بوش في منطقة الشرق الأوسط).

وعن الوضع العراقي يقول التقرير: (لجيران العراق دور حاسم في استقرار العراق، حيث نلاحظ أن سورية وإيران تساهمان في الإخلال بالاستقرار العراقي، وتوفران الدعم المعنوي والسياسي وحتى المادي، للعناصر المعادية للنظام هناك).

وفي حالة سورية، (يتضمن ذلك توفير الملاذ الآمن للمتمردين، وتمويلهم وتدريبهم وتسليمهم ومدّهم بالدعم اللوجستي و الاستخباري). ويتابع التقرير (تنظر إيران وسورية إلى العراق على أنه خط دفاعي متقدّم يمكن التحرك عنده من أجل ردع الأمريكيين وإحباط مساعيهم الرامية إلى "تغيير النظام" في المستقبل في أي منهما، وذلك عن طريق رفع تكاليف عمل القوات الأمريكية في المكان الذي تمّ فيه "تغيير النظام" فعلاً). ويختم التقرير مقاربته للوضع العراقي بالقول: (ولذلك، وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة، يجب على واشنطن أن تبين لدمشق وطهران فوائد التعاون ومضار اللاتعاون في الشأن العراقي. وعلى صعيد العلاقة مع كل من هذين البلدين، لا يمثل العراق سوى جزءاً من المقاربة المتكاملة المناسبة وبنداً من بنود جدول الأعمال الطويل والمعقّد).

هذا، ويحدد التقرير أربعة معايير تعتبرها واشنطن حاسمة في تحديد عمق علاقاتها مع الحكومات في الشرق الأوسط، كما يلي:(معهد واشنطن– 2005)

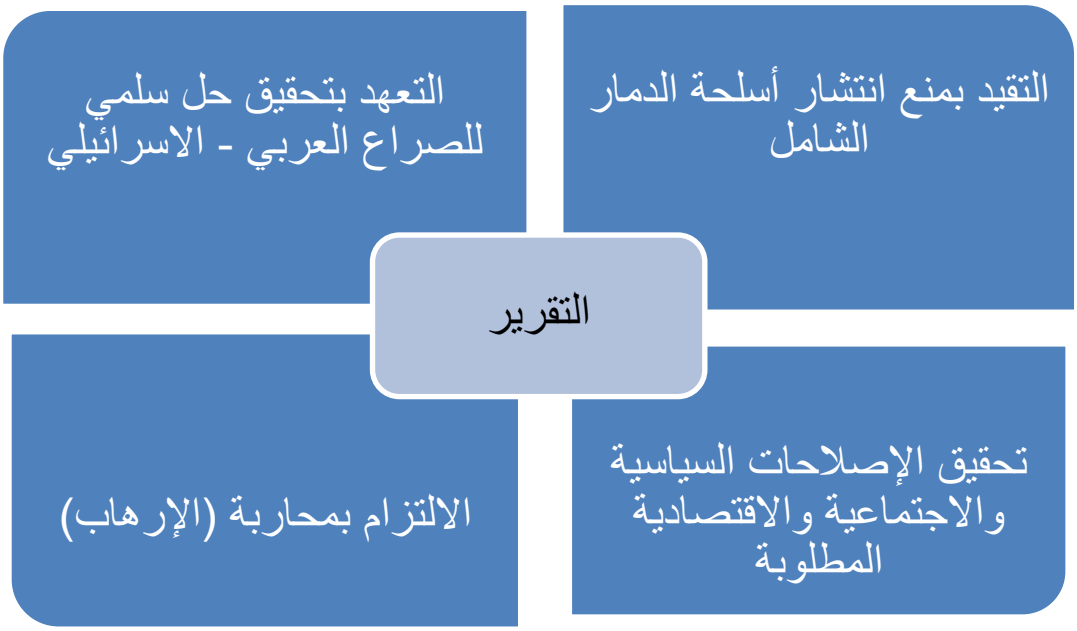

ويعدد التقرير أوراق القوة، والتي يسميها "أوراق الردع" التي تمتلكها سورية المتمثلة في (حزب الله و"الجماعات الإرهابية الراديكالية"، والتحالف مع إيران، والقدرات الصاروخية، وأسلحة الدمار الشامل). ثمّ يحدد التقرير مجموعة من الخيارات التي تستطيع الولايات المتحدة اعتمادها في التعاطي مع سورية وهي:(معهد واشنطن– 2005)

1– خيار الاستمرار في تعميق عزلة السوريين.

2– خيار الضغط من أجل إحداث تغييرات جذرية.

3– خيار دفع سورية إلى استحسان فكرة الاقتراب من الغرب بخطوة استراتيجية (كما فعل الليبيون).

أما فيما يخص (العلاقة السورية . الإسرائيلية)، فيجب "أن تتخذ الإدارة الأمريكية تدابير من شأنها تدعيم الردع "الإسرائيلي" في مواجهة أي عمل سوري (مباشر أو غير مباشر)، مع استكشاف الفرص الجديدة السانحة لضمان أمن الحدود "الإسرائيلية – اللبنانية". وتعزيز الحرية داخل لبنان".

يتم تقديم هذه التقارير إلى الإدارة الأمريكية في بداية انتخابها لتكون دليلاً إرشادياً للإدارة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ويمكن من خلال قراءة وتحليل هذه التقارير وضع الملاحظات التالية:

1- تعكس هذه التقارير وجهة نظر اللوبي اليهودي تجاه منطقة الشرق الأوسط وسورية، ونظراً للدور الكبير الذي يحظى به اللوبي اليهودي فإنّ لهذه التقارير تأثير كبير على الإدارة الموجودة في البيت الأبيض. ولذلك فإنّ أهمية هذه التقارير تعود إلى تأثيرها المباشر على الإدارة الأمريكية الموجودة في الحكم.

2- تركّز هذه التقارير على المصلحة الإسرائيلية بصورة رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس تُحدد سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

3- تربط هذه التقارير تطوير علاقات الولايات المتحدة مع سورية، بمدى استجابة سورية للشروط الإسرائيلية، ومدى استعدادها للتفاوض مع إسرائيل.

4- تدعو هذه التقارير إلى فرض الضغوط والقيود على سورية، وإثارة قضايا جديدة على صعيد العلاقات السورية . الأمريكية، بهدف تغيير قواعد السياسة السورية في منطقة الشرق الأوسط بما يناسب إسرائيل.

5- إنّ أمن إسرائيل هو مسألة أساسية، ولذلك تطالب هذه التقارير الولايات المتحدة الأمريكية بمنع سورية من امتلاك القوة العسكرية والأسلحة المتطورة، وفي نفس الوقت الاستمرار في تقديم الدعم لإسرائيل وإمدادها بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة لتبقى متفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة.

6- تصّنف هذه التقارير سورية بأنها دولة تعادي الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعو إلى عدم التعاطي مع سورية إلا بعد أن تقوم بتلبية كافة المطالب الأمريكية.

7- إنّ معظم التوصيات التي جاءت في التقارير السابقة قد تمّ تنفيذها على أرض الواقع وبشكل خاص توصيات التقريرين الأخيرين المقدمين لإدارة الرئيس جورج بوش الابن.

مما سبق نستنتج آلية وكيفية تأثير هذه التقارير على السياسة الأمريكية. حيث نلاحظ أنّ الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال يقومون بتقديم الدعم المادي للجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، وهذه تقوم بدورها بإعداد الدراسات والتقارير وتقديم كادر مؤهل من الموظفين للعمل في الحكومة الأمريكية، وبالتالي فإنّ تأثير هذه المراكز على السياسة الأمريكية يظهر من خلال هذه الدراسات والخبراء والمستشارين الذين يتبعون للجامعات والمراكز التي جاؤوا منها، ومن الممكن أن يصل هؤلاء الخبراء والمستشارين إلى أعلى المراتب في الحكومة الأمريكية، ويصبحون في مركز صنع القرار واتخاذه بشكل مباشر. ومن ناحية ثانية، تقوم الجامعات ومراكز الأبحاث بتقديم موضوعات الأخبار والتقارير الإخبارية للوسائل الإعلامية من أجل التأثير على الرأي العام الأمريكي وكسب تأييده حول مسألة معينة تهم هذه الجامعات والمراكز، حيث يشكل الرأي العام عامل ضغط على الحكومة الأمريكية.

الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على سورية

شكّلت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003م وفق الرؤية الأمريكية امتداداً للحرب على (الإرهاب)، فالحرب على العراق جاءت تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ووجود صلات بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة الإرهابي، وإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق تُعد من محددات السياسة الأمريكية تجاه

سورية، فإن هذا بسبب الخلل الجيو سياسي والاستراتيجي الذي سببه الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث أصبحت القوات العسكرية الأمريكية على طول الحدود الشرقية لسورية وهذا بحد ذاته يشكل تهديداً لسورية، ففي بداية عام 2003م، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت في إصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي يجيز العمل العسكري ضد العراق، ولذلك قررت احتلال العراق بالاستناد إلى القرار / 1441/ وقامت بتفسير العواقب الوخيمة التي حذر منها هذا القرار، بأنها تعني اللجوء للعمل العسكري. وبدأت العمليات العسكرية ضد العراق في 20 آذار 2003م.

العراق في السياسة الأمريكية

تعود جذور الأزمة العراقية إلى عام 1980م عندما بدأت الحرب العراقية . الإيرانية، والتي استمرت ثمانية سنوات دون أن يستطيع العراق تحقيق أي من أهداف هذه الحرب، وتعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1987) بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، من خلال إقامة بعض الصلات مع العراق بعد سقوط نظام الشاه في إيران .

في آب عام 1990م، قامت القوات العراقية باحتلال الكويت، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الاحتلال العراقي للكويت يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، فاحتلال العراق للكويت يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، وبشكل خاص المصالح النفطية، ولذلك بدأت المساعي الأمريكية من أجل إخراج العراق من الكويت، وركزت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة على ضرورة تدعيم الوجود العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الخليج لحماية مصالحها، وقامت الولايات المتحدة بتشكيل التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، ونتيجة تجاهل العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي، والتي تطالبه بالانسحاب الفوري من الكويت، بدأت قوات التحالف الدولي المكّونة من 28 دولة، ومن بينها سورية، العمليات العسكرية ضد القوات العراقية في 16 كانون الثاني 1991م، والتي عرفت باسم "عاصفة الصحراء"، حيث انتهت في 26 شباط 1991م بهزيمة العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت، وكان من أهم نتائج حرب الخليج الثانية تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، وتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية والكويتية، وفرض عقوبات دولية على العراق أدت إلى عزله دولياً.

العلاقات السورية العراقية

وبالنسبة للعلاقات السورية . العراقية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، فقد بقي مسار العلاقات السورية العراقية مضطرباً خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، ولكن بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم /986 / لعام 1996، المتضمن "برنامج النفط مقابل الغذاء" ظهرت بوادر تحسّن في العلاقات الاقتصادية، وفي عام 1997 زار عدة مسؤولين عراقيين سورية، و أُعلن في 14 تموّز من ذات العام عن اتفاق سورية والعراق على إعادة ضخ النفط العراقي عبر أنبوب النفط الذي يمتد من حقول كركوك العراقية إلى ميناء بانياس على الساحل السوري، وهو ما اعتُبر نقلة نوعية في العلاقات بين سورية والعراق، لم تُرضِ الجانب الأمريكي، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضها على الاتفاق، وصرّح مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية بأن "أي خطة لتصدير النفط عبر سورية تحتاج إلى موافقة مجلس الأمن الدولي". ويشير الموقف الأمريكي إلى حساسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العلاقات السورية العراقية، أي أن الأمر لا يتعلق بالقرارات الدولية بشأن العراق، بل بالسياسات الأمريكية تجاه المنطقة، والتي تعود إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب بين الدول العربية، مما يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن تحويل قسم من النفط العراقي عبر سورية بدلاً من تركيا، سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية قدرتها على التحكّم في صادرات النفط العراقية. (موسى-2005)

مع بداية عام 2001م، زار عدة مسؤولين عراقيين سورية وازداد التحسّن في العلاقات السورية العراقية، لقد تزامن تحسّن العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق في عام 2001م، مع سعي إدارة الرئيس **جورج بوش** (الابن) إلى إعادة فرض العقوبات الدولية على العراق، ومع توسيع العلاقات الاقتصادية السورية . العراقية، عدّت الولايات المتحدة الأمريكية تحسّن العلاقات الاقتصادية بين البلدين انتهاكاً لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق، بينما اعتبرت سورية أنّ تحسين العلاقات الاقتصادية مع العراق يتم عبر برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي تُشرف عليه الأمم المتحدة، وأصبح تنامي العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق محل خلاف دبلوماسي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية، ففي زيارة وزير الخارجية الأمريكية كولن باول الأولى إلى سورية في شباط 2001م، أثار موضوع تنامي العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق، وطالب بوضع خط أنابيب النفط السوري . العراقي تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكن سورية وافقت على وضعه تحت إشراف برنامج "النفط مقابل الغذاء" التابع للأمم المتحدة. (Flynt–2005)

ومع بداية التحضير للحرب على العراق، أعلنت سورية معارضتها لهذه الحرب، وكان الرئيس بشار الأسد يُدرك أنّ هذه الحرب ستؤدي إلى موت الملايين من العراقيين ودب الفوضى في أنحاء العراق وتدميره، ولذلك عملت سورية خلال عضويتها في مجلس الأمن عامي 2002 – 2003م على معارضة مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن من أجل اتخاذ قرار يجيز العمل العسكري ضد العراق، و صوتت سورية على قرار مجلس الأمن 1441 سورية كونه يؤدي إلى إحباط الطموحات العسكرية الأمريكية ضد العراق بإعطاء مهلة جديدة للمفتشين الدوليين.

– مزاعم دعم سورية للإرهاب:

منذ عام 1979 ، ظهرت سورية بشكل دائم في قائمة الدول المساندة للإرهاب التي وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية ، فمن جهة اعتقد مسؤولو الإدارة الأمريكية أن سورية تستطيع دعم جهود الولايات المتحدة في مطاردة أفراد منظمة القاعدة التي يتزعمها أسامة بن لادن، ومن جهة أخرى قامت سورية بدعم مجموعات المقاومة المعادية لإسرائيل ، والتي تراها الولايات المتحدة ارهابية، وقد ظهر ذلك بشكل واضح عندما كانت سورية ملاذاً آمناً للتنظيمات الفلسطينية وكذلك دعمها لحزب الله اللبناني ، وتؤكد سورية إلى أن عمل تلك المنظمات الفلسطينية وحزب الله ضد إسرائيل هي أعمال مقاومة مشروعة وليست إرهاباً، وفي هذا الصدد يقول كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق (إن سورية لا تنفذ ما يطلب منها فيما يتعلق بإغلاق مكاتب تشغلها منظمات فلسطينية متطرفة ولا فيما يتعلق بإبعاد هؤلاء الأفراد خارجاً كما أنها لم تتخذ أية خطوة لإيقاف الإمدادات الإيرانية لحزب الله إذ إن سورية هي نقطة الالتقاء).(اسماعيل–2004)

لم يكن بخافٍ على أحد، بأنه بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق نيسان 2003، أن سورية ستكون الهدف التالي للقوات العسكرية الأمريكية على الرغم من أن الوضع الأمني غير المستقر في العراق الذي خفف الضغط نوعاً ما على سورية غير أن هنالك مسؤلين لا يزالون يعتقدون بأن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في المطالبة بتغيير سياسة سورية ، وذلك بالضغط على سورية من الداخل وفرض الحصار عليها، ويتوقع المؤيدون للمواقف المتطرفة إزاء سورية وجود احتمال ضئيل لعلاقة طويلة الأمد مع الدولة السورية الذي يعدونه متناقضاً بشكل أساسي مع قيم ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهم رفضو سابقاً مزاعم سورية بالتعاون لإغلاق الحدود العراقية كما اعتقدوا أيضا، بأن اهتمام سورية بمحادثات السلام ليس إلاّ حركات تكتيكية تستفيد منها سورية لإنهاء الحصار الأقليمي .(صلحاني– 2004)

موقف سوريا من الاحتلال الأمريكي للعراق

عارضت سورية الحرب الأمريكية على العراق، وظهر ذلك في نقدها الواضح لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالذهاب إلى الحرب، وكذلك بعد سقوط بغداد في نيسان 2003م، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مجاورة لسورية في العراق، ووضع الاحتلال الأمريكي للعراق سورية أمام موقف سياسي واستراتيجي جديد، فقد مثّل احتلال العراق خسارة استراتيجية لسورية، وأدى إلى فقدان سورية لعمق استراتيجي وزيادة التهديد الذي تتعرض له.

ونتيجة موقف سورية المعارض للحرب في العراق، بدأت الولايات المتحدة بتكثيف ضغوطها عليها، فقد ندد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بسورية في 3 نيسان 2003 ، لتجاهلها تحذيرات أمريكا، وادعائه تزويدها للعراق بمعدات عسكرية، فأعلن أن الولايات المتحدة ستحمّل الحكومة السورية مسؤولية إرسال شحنات مزعومة من الإمدادات إلى العراق، وقال إن مثل هذا السلوك يعتبر عملاً عدائياً. أما وزير الخارجية الأمريكية **كولن باول**، فقد قال: (إن سورية وليبيا يمكن أن توضعا ضمن الفئة ذاتها التي تضم إيران). مكرراً آراء نائب وزير الخارجية **جون بولتون** الصهيوني المعادي لسورية الذي لمّح إلى أن هاتين الدولتين عضوتان صغيرتان في "محور الشر" حسب تصنيف الرئيس **بوش**، وأضاف باول قائلاً: (إننا لم نسحب عن الطاولة أيّاً من خياراتنا)، وقال ايضاً نائب وزير الدفاع **بول ولفوويتز** "يجب أن يحدث تغيير في سورية". وفي 11 نيسان 2003م، صعّد الرئيس **بوش** الضغط على سورية، فقال في 13 نيسان 2003م (نحن نعتقد أنّ هناك أسلحة كيميائية في سورية، لكن لنأخذ الأمور بترتيب أهميتها نحن هنا في العراق الآن، وما يتعلق بسورية هو أننا نتوقع تعاوناً، وكلي أمل بأننا سنحصل على تعاون). (سيمونز – 2007)

وبعد سقوط النظام العرقي وانتهاء العمليات العسكرية في العراق بدأت الولايات المتحدة بتوجيه عدد من الاتهامات لسورية بهدف الضغط عليها، وحدد وزير الخارجية الأمريكي **كولن باول** أثناء زيارته لسورية في أيار 2003 عدداً من المطالب على سورية تنفيذها، ومنها: (عتريسي–2003)

1– ضرورة تعاون سورية مع الولايات المتحدة بشأن العراق والوضع الجديد الذي حلّ فيه، ومنع المعارضة العراقية من اللجوء إليها .

2– إغلاق مكاتب حماس والجهاد الإسلامي وكل المنظمات التي تعلن العداء لإسرائيل، والتعاون مع الولايات المتحدة لإنجاح خارطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

3 – خروج الجيش السوري من لبنان، ونشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وتجريد حزب الله اللبناني من سلاحه.

4– اتهمت الإدارة الأمريكية سورية بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل، وطالبت بضرورة بعث لجان تفتيش عن الأسلحة إلى سورية.

5– ضرورة قيام سورية بضبط حدودها مع العراق ومنع المتسللين من الذهاب إلى العراق.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال السقوط السريع للنظام العراقي من أجل فرض مجموعة من التصوّرات والتي هي بالأساس تحقق الأهداف الصهيونية ضد سورية، فعمدت من أجل تحقيق ذلك إلى إطلاق مجموعة من الاتهامات ضد سورية، فقد ظنت الإدارة الأمريكية أن النصر السريع الذي تمّ تحقيقه بالعراق سوف يدفع سورية للتعاون مع الإدارة الأمريكية لتحقيق أجندة سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. إلا أنّ سورية رفضت تنفيذ المطالب الأمريكية، فالإنجاز السريع للقوات الأمريكية في العراق لم يستمر طويلاً فمع تتابع الأحداث على الساحة العراقية ثبت بالدليل والحجة صوابية وصحة نظرة واستقراء القيادة السورية بأنّ العراق سيكون ورطة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تأيدت تنبؤاتها بأنّ الحرب ستؤدي إلى مقتل ملايين العراقيين الأبرياء، وتبين أنه كان يعرف

النتيجة سلفاً عندما حذر من أنّ الولايات المتحدة ذاتها تعرف كيف ستبدأ الحرب، ولكن لا تعرف كيف ستنتهي، وبأنّ هذا العمل العسكري سوف يُقحم العراق والمنطقة في عالم مجهول.(راشد-2005)

في تشرين الثاني 2003م، استضافت سورية اجتماعاً لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، وهي (إيران وتركيا والكويت والأردن والسعودية) لمناقشة الوضع العراقي والبحث في سبل إعادة الاستقرار للعراق، كما شاركت سورية في اجتماعات دول جوار العراق التي عُقدت لمناقشة التطورات في العراق بعد سقوط العراق ، ومع حلول ربيع 2004م، وتدهور الوضع الأمني في العراق، وازدياد عدد الإصابات بين الأمريكيين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باتهام سورية بأنها مصدر المقاتلين الأجانب الوافدين إلى العراق، وطالبت سورية بالقيام بضبط الحدود السورية العراقية، ولذلك كانت زيارة رئيس الوزراء العراقي المؤقت **إياد علاوي** إلى سورية في تموز 2004م، حيث طرح قضية أمن الحدود بين سورية والعراق، وفي أيلول 2004م زار مساعد وزير الخارجية الأمريكية **ويليام بيرنز** يرافقه مساعد وزير الدفاع **بيتر رودمان** سورية لمناقشة الوضع العراقي وشروط التعاون السوري الأمريكي بشأن الحدود العراقية – السورية، وبعد عدة أيام وفي اجتماع وزير الخارجية السوري **فاروق الشرع** مع وزير الخارجية الأمريكي **كولن باول** على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد وزير الخارجية السوري أن سورية ملتزمة بأمن الحدود بين سورية والعراق، وفي تشرين الثاني 2004م شاركت سورية في المؤتمر المتعدد الأطراف حول مستقبل العراق، الذي عُقد في شرم الشيخ إلا أنّ هذا الاجتماع لم يؤدِّ إلى تحسّن العلاقات بين سورية والولايات المتحدة، وفي كانون الثاني 2005م، كما زار نائب وزير الخارجية الأمريكية **ريتشارد أرميتاج** سورية وطالبها بالتعاون في الوضع العراقي.(Flynt-2005)

لقد عكست تصريحات المسؤولين الأمريكيين تجاه سورية تناقضاً كبيراً بين أعضاء إدارة الرئيس **جورج بوش** (الابن) حول الموقف من سورية، ففي بداية كانون الأول 2004م أخبر كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين صحيفة وول ستريت أنّ سورية تبذل جهوداً لضبط الحدود مع العراق. وعلى نقيض ذلك، استمر مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية المدنيون في اتهامهم بأن (التمرّد العراقي يتلقى التمويل والقوة البشرية من خلال سورية). (كمال-2004)

مع بداية عام 2005م، بدأت السياسة الأمريكية تجاه سورية تأخذ منحى أكثر سلبية، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية ضد سورية، وبرز الخلاف السوري الأمريكي حول لبنان واغتيال رئيس وزراء لبنان السابق **رفيق الحريري** ، ثمّ استدعاء السفيرة الأمريكية في سورية إلى واشنطن، ثم دعا بعض المسؤولين الأميركيين إلى اتخاذ إجراءات سياسية صارمة ضد سورية لإظهار عدم الرضا الأميركي من التدخل السوري المزعوم في العراق والدعم السوري للمنظمات الفلسطينية والتدخل في لبنان وفي 20 تشرين الثاني 2003 مرر الكونغرس الأميركي قانون (محاسبة سورية) [*1*] الذي يخول الرئيس فرض عقوبات اقتصادية على سورية واقتراح أعضاء آخرين في الكونغرس تحويل جماعات داخل سورية للتشجيع على الإصلاح السياسي عبر إدانة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الإصلاحيين السوريين، فيما حذر آخرون من عزل سورية ودعوا إلى تقديم حوافز لسورية لضمان تعاونها في تحقيق استقرار الوضع في العراق وفي محاربة ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب العالمي.

من الواضح أن أحد أهم الأسباب للخلافات السورية/ الأمريكية راجع الى الرفض الأميركي لوجود تنظيمات فلسطينية معارضة لعملية التسوية مع إسرائيل إذ تنظر كل من الولايات المتحدة إلى هذه التنظيمات كعامل ضغط في

([*]) أقره الرئيس بوش في كانون الاول من العام نفسه وبدأ تنفيذه فعلياً في ايار 2004 ويُعد هذا القانون البداية الحقيقية لاستهداف سورية إذ استخدم هذا القانون نهجاً توثيقياً وقانونياً في التعامل الأميركي مع الدول المستهدفة في ظل اندفاع إدارة بوش بضرب النظم المناوئة لها وينظر إلى هذا القرار على أنه الدافع الذي ذهبت من ورائه إسرائيل لضربة جوية شنتها على سورية بحجة وجود معسكرات لتدريب الفلسطينيين.

المفاوضات لصالح سورية في حين أن سورية تؤكد أن وجود هذه الفصائل هو دليل على عدم عدالة الاتفاقية الموقعة بين الأطراف العربية وإسرائيل كما أن وجودها لا يتعدى القضايا الإعلامية والسياسية . (كيوان– 1996)

وبشكل عام يمكن وصف سياسة الولايات المتحدة بـ "التردد الشديد"، فتدعي مكافحة الإرهاب بما أدي إلى ارتكابها العديد من الأخطاء الاستراتيجية التي كلفتها الكثير ، ففي ليبيا، لم تتنبأ السياسة الخارجية الأمريكية بأن هناك انفجارات قادمة، ولم تواجه تحديات الانتقال السياسي، ولم تحدد مع أي جانب يجب ان تقف، فضلاً عن أنها فشلت في عزل الجماعات الجهادية على مستوى العالم، وكذلك فإن تكرار السيناريو الليبي في سورية، سيؤدي لنتائج لا تخدم المصالح الأمريكية، فالحسابات الأمريكية الخاطئة بعد هزيمة قوات القذافي بسهولة، أعطت المجال للميليشيات السلفية الجهادية كي تسيطر على الجزء الشرقي من ليبيا، لأنها كانت القوة الأكثر تنظيماً على الأرض، ثم توسعت بعد ذلك بما هدد المصالح الأمريكية ، وبالتالي إذا قررت الولايات المتحدة الآن توجيه ضربة عسكرية لسوريا، فإنها أولاً ستواجه سورية، وحزب الله، وإيران، والعراق، وستدخل في المجهول لنتائج قد لا تخدم مصالحها كما في النموذج الليبي ثانياً.

الاستنتاجات و التوصيات:

1 تعددت وتنوعت التحديات التي تواجه النظام الدولي في مرحلته الراهنة، ما انعكس في رؤية الاتجاهات النظرية للتغير، فاتجهت الولايات المتحدة إلى الأخذ باتجاه أحادي يضعها منفردة على رأس النظام الدولي.

2 يتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية وفق التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية فيه، وبمدى القدرة على تحقيق مصالح القوى الفاعلة في العلاقات الدولية.

3 أن التغيِّر في التحالفات بين الفاعلين العالميين من ناحية، والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى وفقاً لارتباطاتهم الدولية، يؤدي للتغيير في بنية النظام الدولي.

4 قد تكون ظاهرة الأصولية تصاعدت كان من ملامح مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنها تبلورت أكثر في منطقة من الشرق الأوسط ، وتم تغذيتها لاستغلالها في خدمة مصالح الولايات المتحدة بنشر الفوضى من جهة، وذريعة مكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

5 أن الولايات المتحدة تقدم مبررات، و ذرائع غير حقيقية لتدخلها في شؤون الدول الأخرى (سورية والعراق)، كامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وحقوق الانسان، والحرية في سورية.

6 نجحت الولايات المتحدة باحتلال العراق وفق صيغة تحالفات دولية بالأستناد الى قرارات الشرعية الدولية رغم زيف ادعاءاتها، لكنها لم تنجح بالهيمنة والسيطرة على سورية عبر الذرائع التي سوقتها، وحاولت انتزاعها من المؤسسات ذات طابع الشرعية الدولية.

7 لن تبقى الصيغة الحالية للشرق الأوسط تحت الوصاية الأمريكية بسبب وجود قوى دولية تدخلت بشكل مباشر في هيئات الشرعية الدولية، وكذلك تواجدت قواتها العسكرية بسورية في اطار تشرعه العلاقات الدولية كروسيا، ووجود قوى اقليمية خارج النهج الغربي في المنطقة كإيران.

المراجع:

إبراهيم ،أيمن السيد ، المسار السوري الإسرائيلي وإشكاليات التحول إلى الجوهر ، مجلة السياسة الدولية ، ع(129)

إسماعيل ،ممدوح ، لماذا لا تحتل أميركا سورية ؟ ، 2004 ، للموقع : www.almoslim.net

الياسين، ضاري رشيد ، تداعيات الأزمة اللبنانية (لبنان في دائرة الاهتمام الأميركي من جديد رؤية لأبعاد القرار 1559) ، الملف السياسي ، ع(12) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، 2005 .

عتريسي، جعفر، فوضوية العالم وميزان القوى (هيكلية العالم الجديد)، بيروت: دار المحّجة البيضاء، ط1. (2003)

كمال، مروة محمود، "الطريق إلى دمشق"، قراءات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العدد 10، تشرين الأول. (2004)

كيوان مأمون وعبده الأسدي ، قضية الجولان هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المختلفة ، عرض وتحليل : بشار إبراهيم ، مجلة قضايا دولية ، ع(358)

سيمونز، جيف، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ص245. (2007)

صلحاني ،كلودي ، قانون محاسبة سورية : نهج الطريق الخطأ إلى دمشق ، قراءات استراتيجية ، القاهرة، 2004 ، للموقع : www.ahram.org.eg .

موسى، مصطفى عبد العزيز، "العلاقات السورية . العراقية .. نحو مزيد من التأزم"، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر. (2005)

راشد، سامح، "سورية ولبنان .. حسابات تقليدية وتحديات جديدة"، السياسة الدولية، العدد 159. (2005)

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة للهيمنة على الشرق الأوس، ط، ترجمة وإصدار مركز باحث للدراسات، بيروت، أيار 2005، ص193.

فارز، وليد، الربيع المفقود.. سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، نيويورك 2014.

-FLYNT LEVERETT, Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire, previous reference Global Trends 2025: Transformed World ،op.cit.

-ROBERT A. Pape ،Empire Falls ،National Interest ،January 22 ،2009.

-RICHARD N. HAASS ،The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance? Foreign Affairs ،May/June 2008 ،Vol. 87 ،No. 3.

-WALID PHARES،The Lost Spring: U.S.Policy in the Middle East and Catastrophes to Avoid) ،New York: Palgrave Macmillan, 2014

-FLYNT LEVERETT, Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire , Washington, Brookings Institution Press, 2005, p110